عليها ولا الا لم تكن ذاتية لها ومعلولا لما يتشخص منها والفرض ان الشخص منها علة ذاتية لشخص اخر منها
فيلزم التسلسل في الاشخاص المترتبة الموجودة معا الثاني ان الشخص من العناصر يتوقف على شخص اخر بعين ذلك
الشخص فانه ليس شخص من اشخاص العناصر اولى بان يكون علة ذاتية للشخص الاخر من غيره بعينه ذلك الى الشخص
على ذلك الشخص الذي فرضناه علة كما فرضناه علة ذاتية لا يكون علة ذاتية بل يكون علة بالعرض
الثالث الشخص من العناصر لا يتقدم على شخص اخر منها لان كل شخص من العناصر يمكن ان يفرض متقدما
على شخص اخر او متاخرا عنه وهو هو والعلة الذاتية لا بد وان تكون متقدمة بالذات على المعلول
الرابع الشخص من العناصر يكافي شخصا اخر في ان احدهما ليس اولى بان يكون علة للاخر منها
العكس والمتكافئان لا يكون احدهما علة للاخر الخامس ان كل شخص من العناصر يجوز ان يبقى بعد عدم
شخص اخر والمعلول لا يجوز ان يبقى بعد علته الذاتية   والفعل انما يتقرر الصدور
جزئي لتشخص الفعل   يريد ان يشير الى مبادي الافعال الاختيارية الصادرة من القوة
الى القوة الحيوانية فنقول ان الافعال الاختيارية لها مباد اربعة الاول التصور الجزئي للشيء
الملائم او المنافر تصورا مطابقا او غير مطابق وانما ينبغي ان يكون التصور جزئيا لان التصور الكلي
يكون نسبته الى جميع الجزئيات على السواء فلا يقع به جزئي خاص والا يلزم ترجيح احد الامور المتساوية
على الباقية ولا جميع الجزئيات لامتناع حصول الامور الغير المتناهية الثاني شوق ينبعث عن ذلك
التصور اما نحو جذب ان كان ذلك الشيء لذيذا او نافعا يقينا او ظنا ويسمى شهوة واما نحو
دفع وغلبة ان كان ذلك الشيء مكروها او ضارا يقينا او ظنا ويسمى غضبا الثالث الارادة او
الكراهة للشوق كون الانسان مريدا للشيء ولما لا يشتهيه وكارها لشيء ولما يشتهيه وعند
وجود الارادة او الكراهة يترجح احد طرفي الفعل والترك اللذين يتساوى نسبتهما الى القادر عليهما
الرابع حركة من القوة المنبثة في العضلة معدة على حاله للمبادي كون الالات
المشتاق الملائم غير قادر بل يحتاج الى العضو وكون القادر على ذلك غير مشتاق ولا عازم
ولحركة الى المكان تتبع ارادة   الحركة الاختيارية الى المكان تتبع ارادة
متعلقة

متعلقة بتلك الحركة والمسافة التي تكون ما تتلك الحركة تكون لها امتدادات يمكن ان يفرض فيه حدود وحين يسير يجري
المسافة الى اجزائها الجزئية فالمتحرك يتخيل بعد الارادة المتعلقة بمجموع الحركة المنبعثة عن تخيلها
حدا حدا بقيت فتنبعث منه ارادة جزئية متعلقة بقطع ذلك الجزء من المسافة والذي افضل بذلك
الحد فتصير تلك الارادة الجزئية سببا لقطع ذلك الجزء فان انقطع التخيل انقطع الارادة
والحركة فيقف المتحرك وان لم ينقطع بل اتصل التخيلات متجددة على التوالي حسب اتصال المسافة ويكون
السابق من الارادة علة معدة للسابق من الحركة المعدة لحصول ارادة اخرى ثم هذه الارادة
معدة لحركة اخرى فيتصل الارادات المتجددة في النفس والحركات في المسافة الى ان ينتهي به
ويشترط في صدق التاثير على المقارن الوضع   اي يشترط في صدق التاثير
على المقارن للهيولى اعني الصور والاعراض المقارنة للمادة الوضع اي يشترط في كون الصور
والاعراض المقارنة للمادة علة للشيء الوضع وذلك لان الصور والاعراض قوامها بمواد
الاجسام فكذلك ما يصدر عنها بعد قوامها يصدر بواسطة تلك المواد فيكون بمشاركة من
الوضع وذلك فان النار لا تسخن اي شيء اتفق بل ما كان منه قريبا لها او كان له وضع بالقياس
اليها والشمس لا تضيء كل شيء بل ما كان مقابلا لجرمها فقد ظهر ان الصور والاعراض انما تفعل بشركة
الوضع   والتناهي بحسب المدة والعدة والشدة الى صدق التاثير
ويشترط في صدق التاثير على المقارن اي الصور والاعراض التناهي فيكون قوله والتناهي معطوفا
على قوله الوضع وانما يشترط في صدق التاثير على المقارن التناهي لانه لا يمكن وجود قوة جسمانية
تقوى على اعمال غير متناهية الى ان قوله الا ان صدق التناهي وعدمه الخاص اعني عدم التناهي
عما من شانه التناهي وهو عدم الملكة على المؤثر بحسب المدة والعدة والشدة اما بحسب
على امتناع كون القوة الجسمانية تقوى على اعمال غير متناهية اما بيان صدق التناهي وعدمه
الخاص على المؤثر بحسب المدة والعدة والشدة فموقوف على مقدمة نذكرها اولا فنقول التناهي
واللاتناهي الخاص يلحقان الكم لذاته ويلحقان كل ما له كمية او شيء يتعلق به كمية بسبب تلك الكمية

Copyright © King Saud University